وزارة التخطيط
دائرة التنمية البشرية
قسم سياسات تمكين المرأة

المحتويات	
العنوان	الصفحة
المقدمة	١
المفاهيم والتعاريف	٢
أهمية إدماج المرأة في أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧	٣-٤
نظرة عن واقع المرأة في العراق	٥
استعراض واقع الموظفات في وزارة التخطيط	٦
الفصل الاول: الجهود التنموية في مجال دعم المرأة وتعزيز دورها التنموي على المستوى الوطني اولاً: الانشطة النوعية: - خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤ – ٢٠٢٨	٧ ٨-٩
- ورقة حقائق حول واقع المرأة في العراق من حيث معدلات الزواج والطلاق ومتوسط العمر عند الزواج و الترمل و العزوبية	١٠-١١
- الخطة الوطنية الثانية لقرار مجلس الامن ١٣٢٥	١٢-١٣
- دراسة احتساب الكلفة الاقتصادية للعنف ضد النساء (مناهج مقترحة لاحتساب التكاليف الاقتصادية للعنف ضد المراة في العراق)	١٤
- تقييم الاثر التنموي الاقتصادي والاجتماعي لانشطة خطة التمكين الاقتصادي للمرأة ضمن مبادرة المشرق	١٥- ١٧
ثانياً: التقارير الاحصائية: - تقرير مسح النساء العاملات في القطاع الخاص المنظم وغير المنظم لسنة ٢٠٢٣	١٨- ١٩
- تقرير واقع المرأة الريفية في العراق ٢٠٢٣	٢٠- ٢٢
- تقرير رسم خارطة الفرص الاقتصادية للنساء في العراق خصوصاً الناجيات	٢٣- ٢٤

المحتويات

العنوان	الصفحة
الفصل الثاني : الجهود التنموية في مجال دعم المرأة و تعزيز دورها التنموي على مستوى وزارة التخطيط / الفعاليات التوعوية والاعلامية	٢٥
- اليوم العالمي للمرأة	٢٦
- انشطة توعوية تخص المرأة ووسائل دعمها	٢٧_٢٩
- حملة الـ (١٦) يوم لمناهضة العنف ضد المرأة	٣٠
الفصل الثالث : التحديات والتوصيات	٣١
- تحديات عمل المرأة في وزارة التخطيط	٣٢
- التوصيات	٣٣_ ٣٤

المقدمة

تمثل المرأة محورًا أساسيًا لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، إذ تؤدي دورًا فعالًا في دفع المجتمعات نحو التقدم على مختلف المستويات. وفي إطار التزام وزارة التخطيط بتعزيز الدور التنموي للمرأة على الصعيد الوطني، ركزت الوزارة بشكل خاص على إدماج قضايا تمكين المرأة في الخطط والسياسات الوطنية، بما يتوافق مع توجهات الدولة الرامية إلى تحقيق العدالة بين الجنسين وتوسيع مشاركة المرأة في جميع المجالات.

انسجامًا مع التزامات العراق الدولية بموجب الاتفاقيات والصكوك الدولية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وضمن رؤية وزارة التخطيط التي النهوض بدور المرأة أولوية استراتيجية في إطار الخطة الخمسية للتنمية الوطنية (٢٠٢٤-٢٠٢٨)، أعد قسم سياسات تمكين المرأة هذا التقرير الذي يوثق الجهود التنموية الموجهة نحو المرأة. يتضمن التقرير أنشطة نوعية وتوعوية وإعلامية، وتقارير إحصائية تسلط الضوء على الإنجازات والتحديات المرتبطة بهذا المجال.

ويهدف التقرير إلى استعراض شامل للجهود المبذولة، مع تحديد التحديات المستجدة والعمل على تطوير وتحسين الأداء استنادًا إلى النجاحات المحققة.

كما يسعى التقرير إلى تقديم قاعدة معلومات تدعم اتخاذ قرارات فاعلة تسهم في تعزيز دور المرأة ومشاركتها على المستوى الوطني عمومًا، وداخل وزارة التخطيط على وجه الخصوص. ويستعرض أبرز البرامج والمبادرات التي أطلقتها الوزارة لدعم المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا، وزيادة انخراطها في سوق العمل، وتنمية قدراتها القيادية، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص. بالإضافة إلى ذلك، يبرز التقرير الشراكات مع المؤسسات المحلية والدولية التي دعمت هذا الدور، ضمن الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية الدولة المستقبلية.

المفاهيم والتعاريف

التنمية: تعني توفير الاليات والوسائل والاساليب لكل فرد للحصول على فرص متساوية ومتكافئة
لتحقيق مجتمع أفضل مع التوزيع العادل للموارد والثروات بين مختلف الفئات الاجتماعية.

- **التمكين:** هي العملية التي بموجبها تصبح النساء قادرات على الاعتماد على انفسهن واداء جميع الادوار ذات القيمة المجتمعية العليا سواء اكان في المجال السياسي او التشريعي او القانوني او التعليمي او الاقتصادي او الصحي.
- **العدالة بين الجنسين:** يقصد به دور الرجل في تمكين المرأة حيث يمكن للرجال دعم تمكين المرأة من خلال تعزيز التكافؤ في الفرص بين الجنسين في حياتهم الشخصية والمهنية، ويمكنهم أيضاً الدعوة إلى سياسات تعزز التكافؤ في الفرص بين الجنسين ودعم حقوق المرأة، ويمكن للرجال أيضاً أن يكونوا حلفاء في مكافحة العنف والتمييز القائمين على النوع الجنساني.
- **تكافؤ الفرص:** يعني العدالة في توفير فرص النفاذ الى جميع جوانب المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعدم مواجهة العوائق على اساس الجنس.
- **العنف:** أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه اذى او معاناة جسدية او جنسية او نفسية للمرأة.
- **الموازنة المستجيبة لاحتياجات المرأة:** ان الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة والتي تنتهج مبدأ تكافؤ الفرص لكل من الجنسين ليست ميزانية منفصلة للمرأة، ولكنها ميزانية يتم تخطيطها وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها بطريقة محايدة لاحتياجات المرأة والرجل على السواء.
- **العنف ضد النساء والفتيات:** اي عمل من اعمال العنف ينتج عنه اصابات او الام جسدية او نفسية للمرأة.
- **الاسرة:** فرد او عدد من الافراد يشتركون في الطعام وضرورات المعيشة الاخرى، حيث تتكون عادة من عدة اشخاص تربطهم صلة قرابة كالاب و الام و الاولاد.. الخ. وأحيانا لاتربطهم صلة قرابة ولكنهم يشتركون مع الاسرة في الطعام وباقي ضرورات المعيشة.
- **رئيس الاسرة:** هو الفرد المسؤول عن إدارة شؤون الاسرة اجتماعيا واقتصاديا بغض النظر عن العمر والجنس.

أهمية إدماج المرأة في أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧

إدماج المرأة في أهداف التنمية المستدامة يشكل عنصرًا أساسيًا لتحقيق التنمية الشاملة. فالتكافؤ في الفرص بين الجنسين وتمكين المرأة ليس فقط هدفًا بحد ذاته (الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة)، بل هو شرط ضروري لتحقيق باقي الأهداف التي تشمل القضاء على الفقر، تعزيز التعليم الجيد، تحسين الصحة العامة، تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والمساهمة في الحفاظ على البيئة، وفيما يلي أبرز النقاط التي توضح أهمية إدماج المرأة في التنمية المستدامة:

١. تعزيز النمو الاقتصادي:

إن تمكين المرأة ومشاركتها في سوق العمل يُسهم في زيادة الإنتاجية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. اذ أن تكافؤ الفرص بين الجنسين يعزز معدلات النمو ويقلل من الفجوات الاقتصادية.

٢. محاربة الفقر وتحسين المعيشة:

عندما تحصل المرأة على فرص متكافئة في التعليم والعمل والوصول إلى الموارد، فإن ذلك يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة الأسرة ككل، مما يسهم في تقليل الفقر وتعزيز رفاهية المجتمعات.

٣. تحسين التعليم والصحة:

المرأة المتعلمة قادرة على تحسين صحة أطفالها وتعليمهم، مما يخلق جيلاً أكثر وعيًا وإنتاجية. كما أن تمكين المرأة في القطاع الصحي يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات الصحية، خاصة في المجتمعات الفقيرة.

٤. تعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية:

مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية يعزز التوازن والشمولية، ما يؤدي إلى سياسات أكثر عدلاً وفعالية تُراعي احتياجات جميع فئات المجتمع.

٥. تحقيق العدالة الاجتماعية:

إدماج المرأة يسهم في تحقيق العدالة ، حيث يضمن تمكينها القضاء على التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، مما يعزز الأمن والاستقرار المجتمعي.

٦. مواجهة التحديات البيئية:

للمرأة دور محوري في الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارة التحديات البيئية، خاصة في المجتمعات الريفية التي تعتمد على الزراعة والموارد الطبيعية.

بالتالي، إدماج المرأة في أهداف التنمية المستدامة ليس خيارًا، بل ضرورة لتحقيق رؤية شاملة لمجتمع مزدهر وعادل، يتمتع بالاستدامة والفرص المتساوية للجميع.

لذا تم انشاء تشكيل معني بشؤون المرأة في المؤسسات كافة يرتبط بأعلى الهرم المؤسسي (مكتب الوزير) استنادا الى كتاب الامانة العامة لمجلس الوزرا ء/ والدائرة الوطنية للمرأة العراقية ذي العدد (ت.م.ع٢/٢٣٩٢١/) في٢٠٢٠/١٢/٢١ الامر الذي يمنح التشكيل القوة اللازمة والدعم المطلوب لانشطة دعم المرأة المختلفة.
وفي وزارة التخطيط تم انشاء تشكيل قسم سياسات تمكين المرأة ضمن احدى تشكيلات دائرة التنمية البشرية و يرتبط ارتباطاً مباشراً بالمدير العام.

نظرة عن واقع المرأة في العراق

تشكل النساء نسبة (٤٩,٨٢ %) من اجمالي سكان العراق حسب التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠٢٤، وإذ تعتبر المرأة نواة المجتمع وإذا فان استطعنا أن نطور أو نغير من اوضاع المرأة يمكن ان ينعكس ايجاباً على مستوى المؤسسات وبالتالي رفع المستوى التنموي للبلد بالكامل.

ان المرأة لها تأثير كبير سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، مما يتطلب الاهتمام بتشجيع مشاركتها في تصميم وتنفيذ وإدارة الانشطة المختلفة، التي تكون من نتائجها بناء الاقتصاد و تعزيز التنمية.

فمن يتتبع مسيرة المرأة العراقية وبدايات دخولها الى ميادين العلم والمعرفة و العمل يرى انها قطعت اشواطاً ليست يسيرة كونها تعيش في مجتمع تحكمه عادات وتقاليد صارمة ، الا ان المرأة استطاعت تغيير واقعها من خلال التعليم وأثبتت جدارتها لتغيير الرؤى التي كانت سائدة انذاك وتغيير أدوارها المجتمعية.

استعراض واقع الموظفات في وزارة التخطيط

نسبة الموظفات والموظفين حسب اشغالهم للمناصب القيادية لكل من الرجال و النساء لعام ٢٠٢٤

♀		♂
٥٠%	وكيل الوزير ٥٠%	٥٠%
٢٢%	مدير عام ٢٢%	٧٨%
٧٥%	معاون مدير عام ٧٥%	٢٥%
٣١%	مدير قسم ٣١%	٦٩%
٣٨%	مسؤول شعبة ٣٨%	٦٢%

نسبة الموظفات والموظفين حسب التحصيل الدراسى لكل من الرجال و النساء لعام ٢٠٢٣

♀		♂
٤٨ %	دراسات عليا ٤٨ %	٥٢%
٥٠ %	بكلوريوس ٥٠%	٥٠ %
٤٤%	دبلوم ٤٤%	٥٦%
٣٩%	اعدادية ٣٩%	٦١%
١٠%	متوسطة ١٠%	٩٠%
٣%	ابتدائية ٣%	٩٧%
٤%	دون الابتدائية ٤%	٩٦%
٠%	لا يقرأ ولا يكتب ٠%	١٠٠%

الفصل الاول

الجهود التنموية في مجال دعم المرأة وتعزيز دورها التنموي على المستوى الوطني

- الانشطة النوعية
- التقارير الاحصائية

الفصل الاول

الجهود التنموية في مجال دعم المرأة وتعزيز دورها التنموي على المستوى الوطني

الانشطة النوعية

خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨

اعدت وزارة التخطيط وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة خطة التنمية الوطنية (٢٠٢٤ - ٢٠٢٨) ، والتي تم اطلاقها من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء الدكتور محمد شياع السوداني وذلك خلال المؤتمر الذي اقامته وزارة التخطيط بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي يوم السبت الموافق (٢٠٢٤/٨/٣) ، وتكونت الخطة من تسعة فصول حيث تناول الفصل الرابع (التنمية البشرية والاجتماعية) واحد محاوره (الدور التنموي للمرأة) ، تم التطرق فيه الى المؤشرات الرئيسة التي تخص النساء ومجموعة من التحديات الرئيسية التي تواجه عملية تمكين المرأة العراقية ، وتبنى المحور الاهداف الاتية:

الهدف الاول: تحقيق شمول مالي اوسع للنساء لتعزيز الوصول الى فرص العمل.

وسائل تحقيق الهدف الاول

- تبني سياسات مالية مناصرة لعمل المرأة وخاصة المرأة الفقيرة في القطاع الخاص.
- توفير بيئة عمل مناسبة للنساء والفتيات وتوفير الحماية القانونية لممارسة العمل في القطاع الخاص.
- تبسيط إجراءات منح القروض الميسرة للمرأة وبالتركيز على المرأة الفقيرة للبدء بمشاريعهم الخاصة.
- استحداث عيادات لتقديم الاستشارات القانونية للنساء وبالتركيز على المناطق الفقيرة في مجال الحصول على قرض وتسجيل الاعمال.
- رفع مستوى الوعي بأهمية تزويد النساء والفتيات بالمهارات الرقمية لادماجهن الرقمي وإتاحة فرص أكبر في مجال العمل في القطاع الخاص.
- تطوير شبكات العمل والتواصل من خلال بناء علاقات مهنية قوية للنساء في سوق العمل والتواصل الفعال للترويج عن مشاريعهن.

الهدف الثاني: تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الريفية.

وسائل تحقيق الهدف الثاني

- **تحسين مستويات التعليم في الريف لتجاوز مشكلة الالتحاق والتسرب والأمية وضمان وصولهن إلى المراكز التعليمية والصحية.**
- **الحد من ظاهرة الزواج المبكر المنتشر في العراق بصورة عامة وفي الريف بصورة خاصة.**

- **توفير برامج لتطوير قدرات النساء في الريف على إستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة وتربية الحيوانات وبما يعمل على تحسين المردودات الاقتصادية لها.**
- **وضع سياسات تسهل وصول النساء (بالتركيز على المرأة الريفية الفقيرة) إلى الموارد والمعلومات المهمة وأساليب التعامل مع التغيرات المناخية والتكيف مع المخاطر الناجمة عنها.**
- **بناء قاعدة بيانات وتحديثها سنويا عن واقع المرأة الريفية في العراق لتسهيل عمل متخذي القرار وصانعي السياسات من أجل تحسين واقع المرأة الريفية الاجتماعي والاقتصادي.**
- **تصميم برامج خاصة بالتوعية في الأسر الريفية لتعزيز المكانة الاجتماعية للمرأة.**

الهدف الثالث: تعزيز المشاركة للنساء في صنع القرار والادوار القيادية لهن.

وسائل تحقيق الهدف الثالث

- **توفير برامج تعليمية وتدريبية مخصصة للنساء لتنمية مهاراتها القيادية والإدارية.**
- **تنظيم حملات توعية لتعزيز فهم المجتمع لأهمية مشاركة المرأة في صنع القرار.**
- **دعم المنظمات غير الحكومية والجمعيات النسائية التي تعمل على تعزيز حقوق المرأة وتمكينها.**
- **تشجيع سياسات العمل المرنة التي تسمح للمرأة بالموازنة بين العمل والحياة الشخصية والتطلعات القيادية.**
- **جمع البيانات والإحصاءات المتعلقة بمشاركة المرأة في مختلف المجالات لتحليل الفجوات واتخاذ الإجراءات التصحيحية.**

ورقة حقائق حول واقع المرأة في العراق من حيث معدلات الزواج والطلاق ومتوسط العمر عند الزواج و الترمل و العزوبية

تم اعداد ورقة حقائق حول (واقع المرأة في العراق من حيث معدلات الزواج والطلاق ومتوسط العمر عند الزواج والترمل والعزوبية) من قبل قسم سياسات تمكين المرأة في دائرة التنمية البشرية، وتتضمن هذهِ الورقة تحليل احصائيات توضح واقع المرأة في العراق من حيث العوامل انفاً والتي بدورها تلعب دوراً مهما في حياة المرأة بشكل خاص وفي تشكيل المجتمع العراقي بشكل عام وتلقي الضوء على المتغيرات التي اثرت على معدلات الزواج والطلاق ومتوسط العمر عند الزواج.

الاهداف

الهدف من اعداد الورقة هو تقديم نظرة شاملة على واقع المرأة في العراق من خلال تحليل معدلات الزواج والطلاق والترمل، وتسليط الضوء على العوامل المؤثرة فيها، وأثرها على حياة المرأة العراقية، ويمكن تلخيص الاهداف بالآتي:

١. فهم الوضع الحالي: تقديم نظرة شاملة عن أوضاع المرأة في العراق من حيث معدلات الزواج والطلاق والترمل في العراق مع التركيز على البيانات الإحصائية المتاحة.
٢. تحليل الاتجاهات: دراسة التغيرات والاتجاهات في معدلات الزواج والطلاق عبر سنوات لتحديد الأنماط والتوجهات.
٣. دراسة العوامل المؤثرة: تحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديموغرافية التي تؤثر على معدلات الزواج والطلاق والترمل، وتقييم تأثير التغيرات الاجتماعية مثل التقدم التكنولوجي والتغيرات الاقتصادية في معدلات الزواج والطلاق.
٤. تقديم توصيات تدعم متخذي القرار لوضع سياسات تساعد في تحسين وضع المرأة الاجتماعي وتحسين معدلات الزواج وتقليل معدلات الطلاق بناءا على معطيات هذه الورقة.

الاستنتاجات

خرجت ورقة الحقائق بالاستنتاجات الاتية:

- **الاتجاهات العامة:** تظهر البيانات زيادة معدلات الزواج التي شهدت تغيرات ملحوظة على مدى السنوات الأخيرة من خلال زيادة عدد حالات الزواج الثاني والثالث.
- **ارتفاع معدلات الطلاق:** هناك زيادة ملحوظة في معدلات الطلاق ويرجع ذلك الى عدة عوامل منها تغير القيم الاجتماعية، كما وقد تعود أسبابه الى اتساع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

ان اعلى معدلات الزواج والطلاق ظهرت في محافظة بغداد وقد يعود سبب ذلك الى الكثافة السكانية للعاصمة والتي تعد الأكبر بين المحافظات فضلا عن اتضاح الظاهرة الاجتماعية في المحافظة بشكل كبير بسبب العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تظهر فيها بوضوح اكثر من باقي المحافظات.

- **تتركز الظواهر الاجتماعية** الأخطر في الفئات الأكثر هشاشة مثل النساء الاميات والمعاقات والاكبر سنا الامر الذي يستلزم وضع سياسات عاجلة لتخفيف عبئ التحديات الاجتماعية عن هذه الفئة من السكان.
- **ارتفاع نسبة الترمل بين النساء:** أشر المجتمع العراقي ارتفاع نسبة الترمل بين النساء نتيجة تداعيات الأوضاع الأمنية التي مر بها العراق مما سبب اتساع هذه الشريحة في المجتمع.
- **الأدوار التقليدية:** تلك الادوار التقليدية التي لا يزال مجتمعنا يمارسها ويشمل تدخل الاهل والاقارب في قرارات الزواج والطلاق وتلقي بضلالها على تماسك المجتمع.
- **الاثار النفسية والاجتماعية:** اذ تعاني النساء بصورة خاصة والاسرة بصورة عامة من الاثار النفسية الناتجة عن تداعيات التفكك الاسري وارتفاع وتيرة العنف والطلاق وغيرها.
- **التحديات الاقتصادية:** تواجه المطلقات والارامل في كثير من الأحيان صعوبات اقتصادية أكبر نتيجة عبء اعالة الأطفال او التعامل مع قلة الموارد.

الخطة الوطنية الثانية لقرار مجلس الامن ١٣٢٥

اطلق العراق الخطة الوطنية الاولى لقرار مجلس الامن ١٣٢٥ حول المراة والامن والسلام في ٢٠١٤/٢/٦ وهو بذلك يعد اول بلد في الشرق الاوسط وشمال افريقيا يطلق خطة وطنية لتنفيذ القرار أذ انظم العراق الى (٤٣) دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة من الذين صادقوا على خطة العمل بشأن قرار مجلس الامن ١٣٢٥ كما تم اطلاق الخطة الثانية للقرار انفا لتستمر على مدى اربع سنوات (٢٠٢١-٢٠٢٤) ، يعنى القرار بالمرأة والسلام والامن ، وقد أُعتمد القرار في (٣١ تشرين الاول للعام ٢٠٠٠) والذي يؤكد على دور المرأة في منع الصراعات وحلها وضرورة مشاركتها في مفاوضات السلام وحفظه والاستجابة الانسانية واعادة الاعمار في مرحلة ما بعد الصراع.

وتولت وزارة التخطيط تنفيذ عدد من الانشطة ضمن الخطة كالاتي:

- بناء قدرات النساء في القطاعات الحكومية على القيادة ومهارات التفاوض وفض النزاعات وادارة الازمات
  ١. تنفيذ دورات تأهيل وتطوير القادة الاداريين وشارك فيها عدد من النساء بمنصب المدراء العامين في مؤسسات الدولة.
  ٢. تنفيذ دورات حول المهارات التفاوضية وشارك فيها عدد من الموظفات في مؤسسات الدولة.
  ٣. تنفيذ دورات حول المهارات القيادية وشارك فيها عدد من الموظفات في مؤسسات الدولة.

هدفت الدورات انفاً الى اكساب المشاركات المعارف والمهارات في مواضيع القيادة واستراتيجيات وتكتيكات التفاوض والاساليب والطرق المنهجية المتبعة في حل النزاع وادارة الازمة . تسعى هذه البرامج الى تطوير و رفع كفاءة مستوى المرأة في مختلف ميادين عملها في مؤسسات الدولة بغية تحسين مستوى عمل المؤسسة التي تنتمي اليها حيث بلغ عدد المشاركات (٤٢٠) مشاركة داخل وخارج الخطة التدريبية للمركز الوطني للتطوير الاداري وتقنية المعلومات لعام ٢٠٢٤.

- بناء قدرات النساء على انشاء المشروعات الصغيرة، فقد تم تنفيذ ورشة تدريبية بواقع (٢٢) مشاركة تم ترشيحهم من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ليتم زجهم بورشة حول (بناء القدرات على مهارات ادارة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر للنساء) نفذها المركز الوطني للتطوير الاداري وتقنية المعلومات بالتعاون مع قسم سياسات تمكين المرأة في دائرة التنمية البشرية بدعم من مؤسسة تجديد عراق لتنمية وتطوير الاقتصاد (منظمة غير حكومية)، تنفيذاً لأنشطة الخطة الوطنية الثانية لقرار مجلس الامن١٣٢٥ وبالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة (UN Women) ، ان الهدف من الورشة هو دعم المشاريع الصغيرة واكساب المشاركين

المهارات والمعارف في كيفية انشاء المشروع وادارة وتنفيذ المشروعات الصغيرة، كذلك بناء القدرات ومهارات ادارة المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر للنساء اللاتي تعرضن لظروف النزاع والناجيات منه، حيث تلقت المشاركات محاضرات تدريبية مكثفة حول الالية المتبعة لبدء المشروع من حيث نوعه ومدى ملائمته للامكانيات المتوفرة باعتماد معايير متمثلة بالموارد المتاحة وعدد العاملين ونوعية التكنولوجيا المستخدمة، اضافة الى التطرق الى اهمية المشاريع الصغيرة وكيف تساهم وتعمل على تزويد المشاريع الكبيرة بالسلع والخدمات التي تحتاجها مما يعزز التكامل الصناعي، واعداد دراسات الجدوى والتخطيط السليم للمشروع واساليب التحفيز لانجاحه، كذلك تحديد المشاكل والمخاطر والمعوقات التي تعرقل تنفيذها مع عرض شامل لنماذج المشاريع المقدمة من قبل كل مشاركة وتقييمه.

- رسم خارطة الفرص الاقتصادية للنساء في العراق خصوصاً الناجيات من العنف عام ٢٠٢٤، الذي تناول في احد محاوره التحديات التي تواجه مشاركة المرأة في سوق العمل وقد سلك نهجاً بحثياً لاستكشاف الفرص الاقتصادية المناسبة للنساء العراقيات وخاصة الناجيات من العنف لضمان بيئة آمنة ومن أجل حمايتهن من المخاطر والتهديدات كافة التي قد تطرأ لهن، فضلا عن تحسين نوعية ومستوى الخدمات متعددة التخصصات والقطاعات ، حيث تعتبر عملية رسم هذه الخارطة اساساً لوضع استراتيجيات واجراءات فعالة لتعزيز التمكين الاقتصادي الشامل للمرأة ودعم دخولها الناجح الى سوق العمل.

دراسة احتساب الكلفة الاقتصادية للعنف ضد النساء
مناهج مقترحة لاحتساب التكاليف الاقتصادية للعنف ضد المراة فى العراق

تم اعداد دراسة نظرية بعنوان دراسة احتساب الكلفة الاقتصادية للعنف ضد النساء، والتي من خلالها تم تحديد مناهج مقترحة لاحتساب التكاليف الاقتصادية للعنف ضد المرأة في العراق وفقا للأطر النظرية والاسس والاعتبارات التصميمية، وتحليل انعكاساتها على الاقتصاد الوطني ومحاولة تقدير حجمها استنادا الى مناهج متعددة للاحتساب والقياس، وتقديم توصيات بشأن السياسات والإجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة، بما يعزز التنمية المستدامة ويحقق مجتمعات آمنة وعادلة. ان المنهج المتبع في الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف الظاهرة بدقة وموضوعية استنادا الى البيانات المتعلقة بها، ثم تحليل هذه البيانات لفهم العوامل المؤثرة في الظاهرة والعلاقات القائمة بينها. يتيح هذا المنهج توضيح خصائص الظاهرة وتقديم تفسير شامل للعوامل التي تؤدي إلى نشوئها أو تطورها.

فرضية الدراسة

(ان تكاليف العنف ضد النساء تؤثر سلباً على مسارات التنمية المستدامة وتهدد الانتاجية وفرص التعليم والعمل وتزيد من العبء على القطاع الصحي والنظام القضائي والتماسك الاسري والمجتمعي).

الاهداف

هدفت دراسة احتساب الكلفة الاقتصادية للعنف ضد النساء إلى تحقيق عدة غايات رئيسية، تشمل:

١. التعرف على ماهية العنف ضد النساء واشكاله، واهم الاسباب الشائعة للعنف ضد النساء لتعزيز الوعي بخطورته على الاسرة والمجتمع.

٢. تقدير التكاليف المباشرة للعنف مثل تكاليف الرعاية الصحية، والخدمات القانونية، والمساعدات الاجتماعية، والتكاليف غير المباشرة كفقدان الإنتاجية وتراجع مستوى العيش.

٣. اظهار تأثير العنف على معدلات النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي، بالشكل الذي يدفع الحكومة الى رؤية ابعاد مشكلة العنف تجاه النساء لوضع حلول جذرية لها.

تقييم الاثر التنموي الاقتصادي والاجتماعي لانشطة خطة التمكين الاقتصادي للمرأة ضمن مبادرة المشرق

تم تأليف فريق عمل بموجب الامر الوزاري المرقم (٦٥٩٩) ذي العدد (٤٢٩٩٦/٣/٤) في (٢٠٢٣/١٢/١٧) الصادر عن وزارة التخطيط يتولى متابعة وتقييم اثر الأنشطة والإجراءات المنفذة في سياق خطة التمكين الاقتصادي للمرأة التنموي والاجتماعي برئاسة السيدة مدير عام دائرة التنمية البشرية وعضوية ممثل عن الدائرة الوطنية للمرأة العراقية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء و التشكيلات ذات الصلة في وزارة التخطيط ، يهدف التقييم انفا الى قياس مدى تأثير هذهِ الانشطة على المجتمعات المستهدفة وفي مقدمتها النساء، والذي يتم من خلال دراسة النتائج المترتبة على التدخلات المختلفة (اجتماعيا ، اقتصاديا ، بيئيا ، قانونيا) من اجل فهم مدى تحقيق الاهداف المرجوة ومدى تحسن جودة الحياة للفئات المستهدفة. وتم جمع وتقييم الانجازات المتحققة من الفرق المتخصصة لركائز الخطة انفاً ، وهذهِ الركائز هي:

ركيزة الموازنة المستجيبة لبرامج المرأة: تشمل كيفية تخصيص الموارد المالية في البرامج والسياسات الحكومية لضمان مراعاة احتياجات المرأة وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين الجنسين وضمان ان السياسات المالية تخدم جميع افراد المجتمع بطريقة عادلة، مع التركيز على تقليص الفجوات بين الرجال والنساء، وفي سياق هذه الركيزة تم تنفيذ الأنشطة ادناه:

- اعداد دليل تطبيق الموازنة الداعمة لبرامج المرأة ضمن إطار الانفاق العام للموازنة الحكومية
- اعداد استمارة استبيان حول تحديد المعارف الاساسية للمتدربين حول موضوع الموازنة الداعمة لبرامج المرأة .
- اعداد التقرير الشامل لتمكين المرأة من خلال الموازنات الداعمة لبرامج عمل المرأة .
- اعداد تقرير شامل لتمكين المرأة من خلال الموازنات الداعمة لبرامج المرأة
- اعداد تقرير الموازنات الداعمة لبرامج المرأة / الفجوات والمتطلبات الضرورية المقترحة

وقد تم تطبيق تجربة اعداد الموازنة المستجيبة لبرامج المرأة على بيئة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع خبير معين من قبل البنك الدولي وخلصت الى استحداث شعبة للموازنة المستجيبة في الوزارة انفا.

تم تقييم مسودة دليل تطبيق الموازنة الداعمة لبرامج المرأة ضمن اطار الانفاق العام للموازنة الحكومية من قبل د. وفاء المهداوي (الخبير الوطني في وزارة التخطيط) والتي بينت ان دليل تطبيق الموازنة المستجيبة للمرأة يعد دليلا قيماً وموجها معياريا لمراحل اعداد وتنفيذ موازنة برامج المراة ، وان التنفيذ يحتاج الى امكانيات وقرار وتشريعات لأجل بناء هذا النوع من الموازنات وتوطينها في الموازنة الاتحادية ،كما ان التقرير الخاص بتمكين المرأة من خلال الموازنات الداعمة لبرامجها جاء مستجيبا للواقع الاقتصادي والاجتماعي لها محددا الفجوات التمييزية في العراق ، وقد تم جعل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية هي الوزارة التي سينفذ عليها مراحل الموازنة في حين ستكون وزارة المالية من الوزارات المستهدفة مع العمل ايضا ، ولم يتم ذكر الانشطة وانما مراحل الاعداد والتنفيذ والمتطلبات وستنحصر الانشطة وقياس النتيجة والاثر مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، وان الجهد المبذول جهد كبير ومتطلباته متعددة ومتنوعة ويحتاج وقت للتطبيق والوصول.

ركيزة الحملة الإعلامية : تعد هذه الركيزة خطوة محورية لتعزيز دور المرأة في الاقتصاد والمجتمع ، تهدف الى رفع مستوى الوعي بأهمية التمكين الاقتصادي للمرأة وتسلط الضوء على الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن تحقيقها من خلال مشاركة المرأة بشكل اكبر في مجالات العمل وريادة الاعمال .

ومن مخرجات هذه الركيزة تنفيذ فلم توعوي عدد (٢) يمثل الأول أهمية مشاركة المرأة في سوق العمل واثاره على المجتمع ضمن الحكومة الاتحادية وفلم اخر يحمل مضمون مشابه تم تنفيذه ضمن حكومة إقليم كردستان ، كما تم تنفيذ عدد من الورش ضمن الموضوعات الاتية:

- التصورات السلوكية لتغيير العادات الاجتماعية في اقليم كردستان (جلسة حوارية)
- توظيف علم السلوك البشري والاجتماعي في مكافحة الفقر وتعزيز التكافؤ في الفرص بين المرأة والرجل
- توظيف علم السلوك في مكافحة الفقر وتعزيز التكافؤ في الفرص.
- استخدام علم السلوك في تحقيق التكافؤ في الفرص بين المرأة والرجل
- اقتراحات عامة للتصوير والانتاج

ركيزة المراجعة القانونية: تهدف إلى تقييم البيئة القانونية والتشريعية التي تؤثر على المرأة في مكان العمل. يشمل ذلك مراجعة القوانين المتعلقة بحقوق المرأة في التوظيف والتكافؤ في الأجر والتدابير التي تحميها من التمييز والتحرش، وقد جرى تنفيذ عدد من الأنشطة في إطار هذه الركيزة منها:

- تقدم اقتراحات تشريعية فيما يخص قانون العمل العراقي رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ ومشروع تعديل قانون العمل لسنة ٢٠٢٢
- اجراء مراجعة تشريعية للحماية من العنف الاسري / العراق
- مراجعة قانون الحماية من العنف الاسري لسنة ٢٠٢٠
- التعديلات المقترحة من قبل فريق البنك الدولي حول قانون التعديل الاول لقانون العمل رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥

ركيزة رعاية الأطفال: يركز التقييم هنا على البنية التحتية لرعاية الأطفال ومدى توافر خدمات مساندة مثل الحضانات والبرامج التي تسهل للمرأة تحقيق التوازن بين العمل والمسؤوليات الأسرية. تعتبر هذه الركيزة عاملًا حاسمًا في تمكين المرأة من المشاركة الاقتصادية الكاملة.

تم العمل ضمن هذه الركيزة على منصة إقليمية لرعاية الأطفال والتي تشمل خدمات رعاية الأطفال في المنطقة الإقليمية وتم تسهيل الدخول لأعضاء فريق تنفيذ الركيزة انفا للمنصة كما تم تنفيذ عدد من الاجتماعات وخلصت بأعداد مسودات الأدلة الاتية:

- مسودة مراجعة الاطار القانوني لرعاية الطفل في العراق (دور الحضانة في العراق)
- مسودة دليل جمع البيانات باستخدام نظام Kob TooLbox

وقد جرى تقييم مسودة الإطار القانوني لرعاية الطفل في العراق (دور الحضانة في العراق) من قبل الدائرة القانونية في وزارتنا وأبدت الملاحظات والمقترحات.

كما تم مراجعة مسودة دليل جمع البيانات باستخدام نظام Kob TooLbox من قبل هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية وقد بينت الهيأة انها تعمل على برنامج الـــ ODK لكن دليل البرنامج Kob TooIboox يعتبر اكثر تطورا ويحتوي على عناصر محدثة عن برنامج الـــODK يمكن الاستفادة منها في تنفيذ المسوحات الاحصائية باقل وقت وعلى ضوء ذلك نؤكد على توفير السيرفرات وتطوير قدرات العاملين على هذا البرنامج.

ركيزة تطوير المهارات: شملت الركيزة تحليل البرامج التدريبية والتعليمية التي تركز على تعزيز المهارات التقنية، والمهنية، وريادة الأعمال لدى المرأة، لمعرفة ما إذا كانت هذه البرامج تُحسن فرصها في سوق العمل وتعزز قدرتها على المنافسة.

وقد تم تنفيذ عدد من الأنشطة منها اعداد مسودة دليل الرصد والتقييم الداعم لبرامج المراة / انموذج تطبيقي ... الاستراتيجية الثالثة للتخفيف من الفقر وقد تم تقييمه من قبل الخبير الوطني د. حسن لطيف والذي بين الاتي:

١- الدليل يقدم افكارا بناءة ومهمة بشأن تطوير نظام البيانات لرصد الاستراتيجية الثالثة للتخفيف من الفقر ، وخطة طموحة لذلك الغرض مع ذلك يبدو الامر اكبر من قدرة الادارة التنفيذية على تحقيقه، مع ذلك يمكن تطوير بعض الافكار لاسيما ما يتعلق بأنشاء منصة مركزية (الكترونية) لرصد الاستراتيجية واوضاع الفقر من خلال تنظيم المنصة الموجودة mnpcd.gov.iq لتتضمن اوضاع الفقراء عموما والنساء على نحو خاص.
٢- كان بالإمكان تقديم دليل عملي أكثر وان يفصل ما يمكن عملة بدلا من تقديم امثلة.
٣- يمكن اعداد خطة تنفيذية مفصلة للرصد والتقويم للاستراتيجية تبنى على الخطوط الرئيسية في هذا الدليل.

ركيزة البيانات والمعرفة: يعتمد التقييم على مدى توافر البيانات المتعلقة بمشاركة المرأة في القطاع الخاص، مما يساعد في فهم الفجوات والتحديات التي تواجهها المرأة واتخاذ القرارات المبنية على الأدلة لتحسين وضعها.
تم الاتفاق من قبل فريق تنفيذ الركيزة والمعنيين في البنك الدولي لتنفيذ مسح النساء العاملات في القطاع الخاص ، لبيان التحديات والممكنات التي تواجه عمل المرأة في القطاع الخاص ، وقد جرى اعداد استبيان متخصص من قبل المعنيين في دائرة التنمية البشرية بالتعاون مع هيأة الحصاء ونظم المعلومات الجغرافية ، الا ان البنك الدولي لم يفي بالتزاماته في تنفيذ المسح الذي تولت الهيأة انفا تنفيذه في اربع محافظات في العراق ضمن خطته السنوية.

ركيزة الشمول المالي: تهدف الركيزة الى تقييم مدى قدرة المرأة على الوصول إلى الخدمات المالية مثل الحسابات المصرفية، التمويل، والادخار، حيث يُعتبر الشمول المالي عنصرًا هامًا لدعم استقلالية المرأة وتمكينها من إدارة مواردها بشكل أفضل.
وقد تم تنفيذ عدد من الأنشطة في إطار هذه الركيزة منها تنفيذ دورات تدريبية للنساء في القطاع الخاص وبمختلف المستويات من سيدات اعمال او عاملات في القطاع الخاص او النساء اللاتي يرغبن بدخول سوق العمل من قبل خبير متخصص في البنك الدولي بالتعاون مع اتحاد الغرف التجارية وبواقع حوالي ٤٠٠ سيدة، شملت الدورات الموضوعات الاتية:
الحقائب التدريبية :

- الاستراتيجيات الفعالة لراس المال الفاعل
- وصول المرأة الى الفرص الاقتصادية في العراق .
- الاصلاحات السياسية والتشريعية .
- تحسين مستوى ربحية عملك
- ترويج تجارتك عبر الانترنيت
- ممارسة التجارة والاعمال على الانترنيت
- تحكم في التدفقات النقدية لأعمالك
- اليات الاستجابة للمظالم المراعية للمرأة (Grm) من اجل تسهيل وصول النساء الى الخدمات المالية في العراق

وقد تم اعداد استبانة لغرض تقييم مخرجات هذه الدورات وتعميمها على حوالي ٨٧ سيدة.

التقارير الاحصائية

تقرير مسح النساء العاملات في القطاع الخاص المنظم وغير المنظم لسنة ٢٠٢٣

اطلقت هيأة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية تقريراً لمخرجات مسح النساء العاملات في القطاع الخاص المنظم وغير المنظم المنفذ بالتعاون مع قسم سياسات تمكين المراة في دائرة التنمية البشرية ، والذي شمل النساء العاملات بعمر ١٥سنة فأكثر في المحافظات (نينوى، الانبار، بغداد، ميسان)، للتعرف على التحديات والاشكاليات والمعوقات التي تواجهها النساء وتحول دون مشاركتهن العادلة في سوق العمل الامر الذي ينعكس على دورهن التنموي ومساهمتهن في ميادين العمل، اضافة الى تسليط الضوء على الجهود المبذولة من قبل الجهات المعنية بقضايا التمكين الاقتصادي للمرأة الذي يعتبر احد الركائز الاساسية في سياسة الدولة .

الاهداف

- التعرف على اوضاع النساء العاملات في القطاع الخاص المنظم وغير المنظم.
- رصد أهم المشكلات التي تواجهه المرأة العاملة في القطاع الخاص .
- التعرف على التطلعات المستقبلية للنساء العاملات واحتياجاتهن لغرض تحسين أوضاعهن.
- رصد اهم المشكلات التي تواجه المرأة العاملة في القطاع الخاص.

المؤشرات

تناول المسح مؤشرات التوزيع النسبي للنساء العاملات بعمر (١٥ - ٦٠) سنة فأكثر في القطاع الخاص المنظم وغير المنظم حسب المحافظة والبيئة وفقا للاتي:

- النساء العاملات اللاتي يترأسن اسر.
- العاملات حسب الفئات العمرية.
- متوسط حجم الاسرة ومتوسط حجم العاملين في الاسرة ومتوسط عدد الاطفال للنساء.
- النساء العاملات حسب الحالة الزواجية والمحافظة.

- **النساء العاملات حسب الحالة التعليمية.**
- **النسبة المئوية للنساء بعمر ١٥ سنة فأكثر، والعاملات حسب آرائهن بوجود صعوبات تواجههن.**
- **صاحبات العمل المسجلات مشروعاتهن رسمياً حسب المحافظة.**
- **صاحبات العمل الحاصلات على اي تمويل او دعم لمشروعهن حسب المحافظة.**
- **النساء العاملات اللاتي حصلن على قرض لمشروعهن والجهة المانحة للقرض ومدى استطاعتهن لتسديد القرض في الوقت المحدد من ارباح المشروع حسب المحافظة.**
- **صاحبات العمل حسب طريقة تسويق الانتاج او الخدمة والمحافظة.**
- **النساء العاملات حسب مكان نشاط عملهن في المنزل او خارجه.**
- **النساء العاملات حسب دفع صاحب مساهمات صندوق التقاعد (الضمان الاجتماعي).**

تقرير واقع المرأة الريفية في العراق ٢٠٢٣

أصدرت هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية تقريرها الثالث بشأن واقع المرأة الريفية في العراق لعام ٢٠٢٣، حيث تناول التقرير أوضاع النساء الريفيات (بعمر ١٥ سنة فأكثر) من الجوانب الصحية والتعليمية والاقتصادية، بالإضافة إلى التمكين والعنف. يسلط هذا التقرير الضوء على دور المرأة الريفية المهم في العمليات الإنتاجية والتنموية، حيث تُعد تنمية المرأة جزءًا لا يتجزأ من تنمية الريف، التي بدورها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالواقع العام للمناطق الريفية، لكون المرأة ركيزة أساسية في التنمية الزراعية بشقيها الحيواني والنباتي.

وعلى الرغم من التزام العراق بالاتفاقيات الدولية الهادفة إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إلا أن النساء الريفيات ما زلن يواجهن تحديات جذرية تتعلق بالتمييز ضد النساء. هذا التمييز يؤثر سلبًا على مختلف جوانب حياتهن، بدءًا من اختيار الشريك وصنع القرار داخل الأسرة، وصولًا إلى الحصول على الحقوق الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية. كل هذه العوامل تجعل المرأة الريفية أكثر عرضة للفقر، مما يعيق تقدمها بالمقارنة مع المرأة الحضرية التي تحظى بفرص تمكين أكبر.

كما يوضح التقرير أن المرأة الريفية تواجه تحديات إضافية تتمثل في القيود التي تفرضها التقاليد العشائرية، إضافة إلى حالات الاضطهاد من قبل الرجل، وهو ما يُظهر خللًا في توزيع الأدوار الاجتماعية والاقتصادية بين الجنسين. هذا التمييز يظهر جليًا في ظاهرة العمل غير المأجور والعمالة الناقصة، التي تسهم بدورها في تعميق فقر النساء الريفيات وتترك آثارًا نفسية سلبية عليهن.

ونتيجة لهذه المعطيات، تسعى وزارة التخطيط إلى توجيه الاهتمام نحو تحسين أوضاع المرأة الريفية، وتعزيز جهود إدماجها في عملية التنمية، بما يضمن لها دورًا متوازنًا في الحقوق والواجبات، ويسهم في تمكينها على الأصعدة كافة.

الاهداف

من الاهداف التي تضمنها التقرير:

- تسليط الضوء على واقع المرأة الريفية في العراق بالاعتماد على مؤشرات ومسوحات هياة الاحصاء ونظم المعلومات الجغرافية.
- اعداد قاعدة بيانات عن واقع المرأة الريفية في العراق لتسهيل عمل متخذي القرار وصانعي السياسات من اجل تحسين واقع المرأة اجتماعيا واقتصاديا وأيضا متابعة التغيرات الحاصلة عليها منذ عام ٢٠١٩ .
- إظهار الاهتمام بالمرأة الريفية وتوعيتها بدورها المهم في عملية التنمية الزراعية وحقوقها الاقتصادية والاجتماعية كحقها بملكية الاراضي الزراعية او حق الارث والعمل والتعليم والصحة وكذلك التكافؤ في الفرص بينها وبين الرجل.
- تحقيق تنمية ريفية مستدامة تعمل على تغيير وتطوير المرأة الريفية بما يضمن الوصول الى سبل عيش أكثر رفاهية.
- السعي لتفعيل دور المؤسسات التعاونية والجمعيات الزراعية لدعم المرأة الريفية من خلال منح القروض الصغيرة وتسويق الانتاج ودعم المنتجات الريفية والاعمال اليدوية.
- توعية المرأة بحقوقها التي نص عليها الدستور العراقي والتي حددته الجمعية العامة للامم المتحدة.

التوصيات

خرج التقريربعدد من التوصيات التي تهدف الى الاصلاح الجذري للريف العراقي والنهوض بواقعه الزراعي وتحسين واقع المرأة الريفية في المجالات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والصحية ، وذلك من خلال الاتي:

- القضاء على الفقر بكل انواعه والنهوض بواقع المرأة الريفية من خلال رفع مستوى أداء المرأة في العمل في المجالات كافة للحد من ظاهرة البطالة وذلك من خلال إقامة الدورات التدريبية المتخصصة وتشجيعها على استخدام المكننة والتقنيات الحديثة في العمل الزراعي بشكل خاص وباقي الاعمال بشكل عام.
- القضاء على الامية من خلا تطبيق التعليم الالزامي في الريف خاصة للمراحل الاساسية ومحاسبة الاهل في حال رفضهم تعليم بناتهم وابنائهم.

- **فتح مدارس إضافية مناسبة وتوفير وسائط نقل للمناطق البعيدة حتى يتمكن الاهل من ارسال بناتهم وابناؤهم وتعيين المعلمين من ذوي الكفاءة العالية والخبرة في التعليم في المناطق الريفية.**
- **الحد من ظاهرة الزواج المبكر للنساء في الريف بسبب ارتفاع نسب النساء اللاتي تزوجن قبل سن (١٥ و١٨) عاماً عبر توعيتهن بحقوقهن ومناهضة العادات والتقاليد العشائرية السائدة وتطبيق القوانين التي تضمن حقوقهن وإكمال تعليمهن وإقامة دورات تدريبية متخصصة للنهوض بقدراتهن.**
- **فتح المراكز الصحية والرعاية الاجتماعية في الريف العراقي بشكل يتناسب مع الكثافة السكانية للعناية بالمرأة الحامل وبالولادات.**
- **تشجيع المرأة الريفية على اقامة المشاريع الانتاجية الصغيرة والمتوسطة المدرة للدخل وتقديم القروض الميسرة بالاضافة الى زيادة التوعية من اجل تفعيل مشاركتها السياسية.**
- **توفير الدعم التسويقي لتسويق منتجات المرأة الزراعية او الحيوانية او الصناعية بشكل مربح.**
- **تنمية المهارات اللازمة لاتقان الصناعات الريفية سواء التقليدية منها او الحديثة كمصادر مدرة للدخل.**
- **محاربة التمييز بتفعيل سلطة القانون للحد من العنف ضد المرأة بجميع اشكاله.**

تقرير رسم خارطة الفرص الاقتصادية للنساء في العراق خصوصاً الناجيات

تم اعداد تقرير رسم خارطة الفرص الاقتصادية للنساء في العراق خصوصاً الناجيات من العنف ٢٠٢٤ والذي يستخدم نهجا بحثيا مختلطا لاستكشاف الفرص الاقتصادية المناسبة للنساء في العراق، وخاصة الناجيات من العنف. ويقدم هذا النهج العديد من الأساليب والمنهجيات المفيدة وفقا للاتي:

- **السياق الكمي:** تقديم البيانات الاقتصادية من الحكومة العراقية ومصادر أخرى بما يوفر نظرة شاملة على اتجاهات مشاركة المرأة في القوى العاملة وتضع في سياقها ديناميات اقتصادية أوسع.
- **الرؤى النوعية:** أتاحت المشاورات والمقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين، والمناقشات مع مجاميع تركيز متنوعة من أصحاب المصلحة، اكتشاف العوائق التي تواجهها المرأة للانخراط في سوق العمل. وهذا أمر هام بوجه خاص للنساء الناجيات من العنف، اللواتي قد لا يتم استيعاب ما يواجهن من التحديات الفريدة من خلال البيانات الكمية وحدها.
- **التحليل الثلاثي:** من خلال الجمع بين البيانات الكمية والنوعية، تهدف خارطة الفرص الاقتصادية إلى تعزيز موثوقية وصحة النتائج التي تم التوصل إليها. ومن خلال الدقة في المنهجية ينتج فهما أشمل للقضايا المتعددة الأوجه التي تحيط بالتمكين الاقتصادي للمرأة في العراق.

الاهداف

هدف التقرير إلى وضع خارطة شاملة للفرص الاقتصادية المستدامة للمرأة في العراق، مع التركيز بشكل خاص على إحتياجات الناجيات من العنف. وتعد عملية رسم هذه الخارطة أساسا لوضع إستراتيجيات وإجراءات فعالة لتعزيز التمكين الاقتصادي الشامل للمرأة ودعم دخولها الناجح الى سوق العمل.

الاوجه

تتضمن عملية رسم الخارطة نهجا متعدد الأوجه:

أولا : تحديد القطاعات الواعدة والأدوار الوظيفية:

- **تحليل قطاعات الاقتصاد العراقي لتحديد القطاعات ذات الإمكانات العالية لمشاركة المرأة.**
- **فهم التحديات التي تواجه الناجيات من العنف أثناء سعيهن إلى دخول القوى العاملة.**

ثانيا: تحديد آليات الدعم القائمة:

تم تحديد آليات الدعم القائمة والموارد ذات الصلة بالتمكين الاقتصادي للمرأة في جميع أنحاء العراق. ويشمل ذلك المبادرات الحكومية، والبرامج التي تقدمها المنظمات غير الحكومية، ونظم دعم القطاع الخاص التي يمكن أن توفر الموارد الأساسية والتدريب للنساء اللائي يدخلن سوق العمل.

ثالثا: دعم واضعي السياسات وصانعي القرار:

تقديم معلومات واحصاءات تستند الى تحليل واقعي لتمكين واضعي السياسات من اتخاذ قرارات مستنيرة تسهم في تمكين المراة ودعمها اقتصاديا.

الفصل الثاني

الجهود التنموية في مجال دعم المرأة وتعزيز دورها التنموي على مستوى وزارة التخطيط

- الفعاليات التوعوية والاعلامية

الفصل الثاني

الجهود التنموية في مجال دعم المرأة وتعزيز دورها التنموي على مستوى وزارة التخطيط من حيث الفعاليات التوعوية و الاعلامية

اليوم العالمي للمرأة

- يعتبر الثامن من شهر مارس / آذار من كل عام حدثاً عالمياً يحتفى به للدلالة على تقدير دور المرأة التنموي لمساهمتها ولإنجازاتها في كافة الميادين، وقد اقر مجلس الوزراء يوم ٣ اذار من كل عام يوما وطنيا للمرأة العراقية بموجب القرار رقم (٢٤٧٤٣) لسنة ٢٠٢٤ ، ليحتفى به كمناسبة سنوية تكرم فيها جهود المرأة العراقية واسهاماتها في المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية ، وللاعتراف بدورها الفاعل في بناء المجتمع ومواجهة التحديات بالإضافة الى تسليط الضوء على قضاياها والدعوة لتحقيق العدالة بين الجنسين وتمكينها في شتى المجالات.
- حرصت وزارة التخطيط على تنظيم احتفالاً سنوياً في هذا اليوم يتضمن استعراضا لفعاليات تخص شؤون المرأة ، وقد تم تنظيم الاحتفال لعام ٢٠٢٤ بتاريخ (٢٠٢٤/٣/٣) وتضمنت الفقرات الاتية :

١. استعراض حصاد قسم سياسات تمكين المرأة حيث يسلط الضوء على انجازات وزارة التخطيط في مجال دعم دور المرأة التنموي.
٢. تقديم عرض حول النساء في فلسطين وصمودهن في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية الغاشمة بعنوان (المرأة في فلسطين : تحدي وصمود).
٣. تكريم الموظفات المتميزات في الوزارة.

انشطة توعوية تخص المرأة ووسائل دعمها

تم تنفيذ عدد من الأنشطة التوعوية لموظفات وموظفي الوزراة وفقا للاتي:

- إعداد مطويات توعوية: تصميم مطويات تهدف إلى رفع الوعي بمخاطر المخدرات، وتوضيح آثارها السلبية على الأسرة والمجتمع، مع التركيز على أهمية الوقاية منها، وتوزيعها خلال الورش المتخصصة التي تنظمها دائرة التنمية البشرية.
- تنظيم معرض فني وحرفي: بالتعاون مع مؤسسة السلام للتنمية والفنون، تم تنظيم معرض للأعمال الفنية واليدوية لدعم المواهب الشبابية للموظفات، وتشجيع تبادل الخبرات وتعزيز الطاقات الإبداعية.
- توزيع بطاقات الفحص المبكر لسرطان الثدي: بالتنسيق مع وزارة الصحة، تم توزيع بطاقات للفحص المجاني للكشف المبكر عن سرطان الثدي لموظفات وزارة التخطيط، في إطار الجهود المبذولة لتعزيز صحة المرأة.
- ورشة عمل لدعم الأسرة في مكان العمل: تنظيم ورشة عمل بالتعاون مع الجامعة العراقية، بعنوان "تعزيز السياسات الداعمة للأسرة في مكان العمل"، بهدف تحسين بيئة العمل ودعم التوازن بين الحياة المهنية والشخصية، وقد خرجت بتوصيات تتمثل بتعزيز مهارات الإدارة الشخصية لتمكين الموظفات والموظفين من تحقيق التوازن بين العمل والحياة الشخصية، مما يؤدي الى تعزيز الرضا الوظيفي ويسهم في تحقيق بيئة عمل مستدامة.

كذلك التأكيد على تنظيم جلسات إرشادية للصحة النفسية وذلك من خلال عقد جلسات استشارية تهدف إلى تحسين وعي الموظفات والموظفين بأهمية دعم صحتهم النفسية، وتزويدهم بالمعلومات اللازمة لتعزيزها .

- تنظيم ورشة عمل بعنوان (عدم اصابة الضرر والطاقة الايجابية والتعاون المرن في بيئة العمل) بالتعاون مع منظمة المرأة والمستقبل العراقية، اذ تم تنظيم ورشة عمل حول الطاقة الإيجابية في العمل وعدم إلحاق الضرر بالزملاء والمجتمع الوظيفي، والتعاون المرن في بيئة العمل".

- **تنظيم ورشة بعنوان مهارات القيادة والتفاوض بالتعاون مع معهد المرأة القيادية بحضور (٣٧) مشاركة القتها السيدة (ايمان عبد الرحمن) رئيس المعهد، بغية تعزيز الدور المهاري القيادي والتفاوضي لموظفات وزارتنا.**

كما عقد المركز الوطني للتطوير الاداري وتقنية المعلومات أحد تشكيلات وزارة التخطيط بالتنسيق مع جهات حكومية ومنظمات مجتمع مدني الندوات التطويرية في المجالات الاتية:

-تنمية الموارد البشرية: تم التطرق الى كيفية تطوير القدرات والمهارات للعاملين في المؤسسة وتعزيز الروح المعنوية لديهم من خلال تفاعل المشاركين لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للمؤسسة بشكل عام.

-تطوير الذات وعلاقته بالاداء: تم التطرق الى كيفية تطوير الذات للعاملين في المؤسسة لغرض تحسين مهاراتهم و قدراتهم الشخصية وتعزيز التفكير الايجابي المستمر في المؤسسة.

-كيفية استخدام ادوات الذكاء الاصطناعي: تم التطرق الى مفهوم الذكاء الاصطناعي وادوات استخدامه في المؤسسة والعمل على نشر ثقافة الذكاء الاصطناعي بين العاملين.

-الاتيكيت في بيئة العمل: تم التطرق الى قواعد الاتيكيت في بيئة العمل والسلوك والتواصل بين العاملين والاخلاقيات التي يجب اتباعها لضمان بيئة عمل ايجابية محترمة.

-حماية المعلومات الشخصية والمؤسساتية في الفضاء السيراني: تم التطرق الى مفاهيم الامن السبراني و التعرف على الاجراءات الامنية واهم النصائح في كيفية حماية الملفات الشخصية وعدم فتح الروابط المشبوهة وماهي اهم التهديدات والبصمات الفايروسية الحديثة.

جلسة حوارية حول (التكافؤ في الفرص والعدالة بين الجنسين في الوقاية من التطرف العنيف) تناولت فيها مفاهيم تعريفية وآليات او اجراءات وخطوات الحلول للتطرف العنيف واجراءات الوقاية للحد منه والتي تساهم في تنمية وتعزيز دوره المراة في مجال عملها.حيث تم عرض كيفية تعزيز التكافؤ في الفرص والعدالة بين الجنسين وماهي اهم العوامل التي تسهم في التطرف العنيف، مع تحديد الحلول العملية لمواجهة التطرف وتم فتح باب المناقشات بين المشاركات من مختلف منظمات المجتمع المدني.

وقد بلغ عدد المشاركات (١٢٢) من الموظفات في المركز الوطني للتطوير الاداري وتقنية المعلومات

حملة ال (١٦) يوم لمناهضة العنف ضد المرأة

حملة الـ ١٦ يوم لمناهضة العنف ضد المراة هي مبادرة عالمية تهدف إلى التوعية بمخاطر العنف ضد النساء والفتيات، وتسليط الضوء على سبل مواجهته والقضاء على الممارسات السلبية التي تعاني منها المرأة. تنطلق الحملة سنويًا في ٢٥ تشرين الثاني، الذي يصادف اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، وتستمر حتى ١٠ كانون الأول، الذي يُحتفى به كيوم حقوق الإنسان. وفي هذا الاطار نظمت وزارة التخطيط ورشة حول الفقرات التمييزية للمراة في قانون العمل رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ وبحضور موظفات تشكيلات الوزارة وبالتعاون مع معهد المرآة القيادية، ناقشت الورشة قانون العمل العراقي الذي جاء داعما لعمل المراة في القطاع الخاص من خلال منح المراة امتيازات إجازة الامومة والحماية من التحرش والاستغلال وغيرها من الفقرات المهمة لدعم رفع نسبة مشاركة المراة في سوق العمل، كما تناولت والتحديات التي تواجه تحقيق العدالة والتكافؤ في الفرص في بيئة العمل.

إن تعزيز حقوق المرأة وحمايتها في سوق العمل يُعتبر من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. وقد هدفت الورشة الى زيادة الوعي بقانون العمل العراقي وتأثيراته على مشاركة المراة الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع الحوار بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة لدعم قضايا المرأة في سوق العمل.

تأتي هذه الورشة في إطار الجهود المستمرة لتعزيز التكافؤ في الفرص بين الجنسين وتمكين المرأة العراقية من ممارسة دورها كاملاً في المجتمع دون تمييز أو تهميش.

الفصل الثالث

التحديات والتوصيات

- تحديات عمل المرأة في وزارة التخطيط
- التوصيات

الفصل الثالث

التحديات والتوصيات

تحديات عمل المرأة في وزارة التخطيطَ

هناك عدد من التحديات التي تواجه ملف المراة في وزارة التخطيط يمكن تلخيصها بالاتي :

١. محدودية مشاركة النساء في المناصب القيادية وصنع القرار: إذ تظهر فجوة واضحة في تمثيل النساء كلما ارتفع الهرم الوظيفي، مما يقلل من فرصهن في القيادة والمساهمة الفاعلة في اتخاذ القرارات.

٢. تشتيت ملف المرأة بين التشكيلات والدوائر المختلفة في الوزارة وعدم ارتباطه بأعلى الهرم الوظيفي على الرغم من صدور توصيات واضحة حول ذلك بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة الوطنية للمرأة ذي العدد (و.م.ع/٣٣٢٦٥) في (٢٠٢٤/٧/٢١) والذي نص على ضرورة ربط التشكيل المعني بالمرأة بمكتب الوزير، اثر بشكل كبير على الإنجاز المتحقق في مجال دور المرأة في الوزارة.

٣. غياب الحضانات المخصصة للأطفال: فبالرغم من وجود تعليمات تنص على حق الموظفات في توفير حضانة (دار رعاية الاطفال)، إلا أن تشكيلات الوزارة كافة تفتقر إلى ذلك، مما يشكل تحديًا كبيرًا للأمهات العاملات في التوفيق بين مسؤوليات الأمومة والعمل فضلا عن الأعباء الاقتصادية الناتجة عن ترك اطفالهن في دور حضانة خاصة.

٤. التوفيق بين الأدوار المتعددة: تجد الموظفات أنفسهن مضطرات للقيام بعدة أدوار؛ كزوجات وأمهات ومسؤولات عن الأعمال المنزلية، إلى جانب العمل على تطوير أنفسهن مهنيًا وتقديم الخدمات المطلوبة منهن في الوظيفة، مما يزيد من الأعباء النفسية والجسدية عليهن مع عدم وجود تمييز إيجابي مثل تقليل ساعات الدوام الرسمي لهن.

٥. الافتقار إلى دعم الصحة المهنية والنفسية: هناك حاجة إلى تعزيز البرامج الصحية والنفسية، مثل الفحوصات الدورية للمرأة والجلسات الإرشادية لدعم الصحة النفسية.

٦. مواجهة العنف أو المضايقات : قد تواجه بعض الموظفات ممارسات غير لائقة أو تمييزًا، مع غياب آليات فعالة للإبلاغ الآمن عن العنف الوظيفي بأشكاله كافة وطرق التعامل معه ومعالجته.

هذه التحديات تؤكد الحاجة إلى اعتماد سياسات مؤسسية شاملة تدعم المرأة، وتوفر بيئة عمل مرنة وآمنة ومع محدودية دور قسم سياسات تمكين المراة لتوفير الدعم اللازم للموظفات نتيجة حصر مهامه بأعداد السياسات الامر الذي القى بضلالة على تحقيق اهداف ملف تنمية دور المراة في الوزارة.

التوصيات

إستناداً الى التحديات انفاً تم اقتراح مجموعة من التوصيات التي يمكن ان تساهم بشكل كبير في تحسين بيئة العمل وتعزيز دور المرأة في وزارة التخطيط العراقية، مما يعكس أثرًا إيجابيًا على التنمية الوطنية:

١. تعزيز مشاركة النساء في المناصب القيادية وصنع القرار: ويمكن تبني برامج تطوير القيادات النسائية، من خلال تدريب الموظفات في الوزارة على مهارات القيادة وصنع القرار.

٢. توحيد ملف المرأة وربطه بأعلى مستوى وظيفي في الوزارة: ويشمل استحداث تشكيل معني بشؤون المراة يرتبط مباشرة بمكتب الوزير لضمان متابعة قضايا المرأة بفاعلية وتفعيل توصيات الأمانة العامة لمجلس الوزراء: من خلال إصدار تعليمات ملزمة لتنفيذ قرار ربط تشكيل المرأة بمكتب الوزير وتخصيص موارد بشرية ومالية للقسم لدعم أنشطته وبرامجه وتطوير سياسات فعالة للمرأة.

٣. توفير الحضانات المخصصة للأطفال: إنشاء دور حضانة داخل الوزارة: لتلبية احتياجات الموظفات وتخفيف العبء عن كاهلهن.

٤. دعم التوازن بين الأدوار المتعددة للموظفات : بتطبيق سياسات التمييز الإيجابي، مثل تقليل ساعات العمل الرسمي للموظفات الأمهات أو منحهن أيام إجازة إضافية في حالات خاصة وتنظيم دورات تدريبية في إدارة الوقت بالشكل الذي يساعد الموظفات على تحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية وإطلاق برامج دعم الأسرة، مثل تقديم المشورة العائلية والإرشاد النفسي لتحسين جودة حياة الموظفات.

٥. تعزيز الصحة المهنية والنفسية: إطلاق برامج دورية للفحوصات الصحية: خاصة للنساء مثل الفحوصات المبكرة للأمراض النسائية وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، وتنظيم ورش عمل للتوعية بالصحة النفسية لمعالجة التوتر الناتج عن ضغوط العمل والحياة الشخصية.

٦. مكافحة العنف والتحرش في بيئة العمل: إنشاء آليات فعالة للإبلاغ الامن مثل خط ساخن أو بريد إلكتروني محمي لتلقي الشكاوى بسرية، وتشكيل لجان تحقيق للنظر في قضايا التحرش أو المضايقات واتخاذ إجراءات صارمة بحق المتجاوزين، وتنظيم حملات توعية داخلية لتثقيف الموظفين والموظفات حول سبل الإبلاغ عن العنف ودعم المعنفين وتطوير مدونة سلوك وظيفي تتضمن عقوبات واضحة ضد أي ممارسات تمييزية أو عنيفة.